هو الاوّل والآخر والظاهر الباطن

هذه الرسالة الانيقة الوجيزة في تحقيق وحدة الوجود مسمّى

بالروض المجود

من تصنيف افضل العلما خاتم الحكما عالم علوم ادق مولانا مولوی محمد فضل حق عمری خیرآبادی

قد طبعت في مطبع مفيد الاسلام حيدرآباد دكن في ١٣١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لينبوع الوجود مفيض الجود والصلوة على محمد صاحب المقام المحمود وآله اهل الشرف والسؤدد
وصحبه نجوم الاهتداء في الغياهب السود على مر الاعصار والابود وبعد فهذه جملة جميلة
في حقيقة الوجود سميتها بالروض المجود والفتها تحجلا من دون بذل المجهود في تحقيق ما عليه
ائمة الكشف والشهود واسعافا لمن لا يسعني الا اسعافه وفرض علي طاعته والطافه هو الذي
سرواه رحيق اليقين وسلافه وورثه المعارف جدوده واسلافه واعيي المطري اوصافه
اعني به الفاضل المفضل اخي ومولائي المولوي محمد افضل ابقاه الله سبحانه كرامة
لآبائه متعززا في مجده وآبائه وارجو من الله ان يجعلني في صالحي عباده ممن تزود في
يومه لغده ومعاده وان يسقيني كاسا دهاقا من رحيق وداده وان يحشرني غدا مع حبيبه
واولاده انه على كل شيء قدير وباجابة الدعاء جدير وهذه الرسالة مرتبة على مقدمة
كانها توطية وفصلين في اولهما تورا والردا وتروية وفي آخرهما تعديل الايراد
وتسوية وخاتمة في شواهد النقل بعد ما توصيته والله الموفق مقدمة لما خلق الانسان

لعبادة خالقه والتخلق باخلاقه رزق العقل لمعرفة معبوده والايمان بوجوده بالنظر فى
مظاهر جوده ولم يُعذر فى معرفته من لم يبلغه دعوة الانبياء عليهم السلام على ما اعتقده
مشائخنا الماتريدية الذين هم اعلام اهل الاسلام اذ العقل الصريح دليل كاف
على انه موجود بلا مكاف ولولا ان العقل اسوة فى هذا المرام لزم افحام الانبياء عليهم السلام
كما هو مشروح فى كتب الكلام فلكون العقل فى هذا الباب قدوة وجب الايمان
بالمعبود وصفاته على من لم يسمع دعوة ولذا لم تجز الايمان بالتقليد فى علم الذات و
الصفات والتوحيد ولذا دلّ بالدلايل العقلية على ذلك فى الفرقان الحميد والقرآن
المجيد فقال عز من قائل سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق او
لم يكف بربك انه على كل شىء شهيد والا لكفى فى ذلك الاستناد الى قول الرسول المتلقى
قوله بالقبول ولم يحتج الى التنبيه على براهين عقلية انية ودلائل برهانية يقينية وايضا فالحكمة
اشرف الكمالات الانسانية واجل الملكات والصفات النفسانية لشهادة النقل
ودلالة العقل واشرفها النظرية واشرف النظرية الفلسفة الباحثة عن الوجود وتقاسيمه
واشرف الفلسفة علم التوحيد والصفات فاستبان بدلالة العقل والنقل من الادلة
وشهادة الفلسفة والوحى والملة انه يجب على كل عاقل ان يبذل فى العلم بوجود ربه جهده
وان يُراعى مع خالقه جلشانه عهده وان يصرف فى ذلك على قدر وسعه جده بشرط ان لا
يتجاوز حده فيكون من الاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم فى الحيوة الدنيا وهم يحسبون انهم
يحسنون صنعا ولما كان السبيل الى معرفته عز مجده هو النظر فى العالم فانا نرى الاشياء
موجودة مترتبة آثارها عليها مستندة احكامها اليها ورأينا لها تقدم وتوجد وتتكون وتفسد
وتحقق وتنفقد والقينا بامكانها وجزمنا بهلاكها وبطلانها فعلمنا ان لها صانعا حكيما صنعها

واجادو خالقها قبوما خلقها كما اراد فتحدسنا من البدائع ان لها مبدعا ومن الحكم المودعة
في العالم ان لها مودعا ولكن هذا نظر عامي يستقل به جميع العقول ولا يعذر من لم يتنبه
وان لم يبلغه دعوة الرسول ولما كانت مراتب العقل متفاوتة متباعدة ومنازل الخلق متنازلة
متصاعدة والآراء متخالفة ومتساعدة والهمم مترقية ومتقاعدة تفاوتت مراتب المعرفة
بحسب تفاوتها وتناقضت عقائد الامم تخالف الانظار وتهافتها حتى ان من
الواصلين من ترقى الى ان لو كشف الغطاء لما ازداد يقينا ومن السافلين من
نحت الاحجار بيده واتخذ عبادتها دينا ودان لها عكف وسمع الحق فتكلف وضل
ضلالا مبينا كذلك من نظر الى آثار متخالفة متعاندة واحال اسنادها الى حقيقة واحدة
ظن ان الموجودات ذوات متعددة وكثيرة متبائنة لاختلاف حقائقها وتخالف
آثارها واحكامها وان كانت كلها فائضة من حقيقة احديتها وجودها وقوامها ومن
امعن في جهة الوجود واشتراكها وايقن ببطلان الممكنات وهلاكها واذعن بان
تحقق الموجودية انما هو بتحقق مصداقها آمن بان مصداقها حقيقة واحدة على اطلاقها
وهي مع وحدة ذاتها متطورة في تعيناتها باعثة لتباين الآثار في تطوراتها ومن البين
الواضح الذي لا ينكر ولا يخفى ان النظر كلما كان ادق واخفى كان العلم الحاصل به
احق واوفى وان الصوفية الصافية ادق انظارا واقدس اسرارا واصوب
افكارا واشغل فيهم سرا وجهارا واذكرا اياه ليلا ونهارا واطوع له انقيادا واد
اصدق اعتقادا واخلص في طاعته نية واكمل في شانه روية واسد به ايمانا
واشد به هيمانا واسعى اليه طلبا وادعى له رهبا ورغبا فلا محالة يكون ما اعتقدوا ابعدهم
عن الشطط آمن وبالقبول والايمان اقمن ولا نظن بهؤلاء الكرام الاجلة ان اعتقادهم

مضادا للاسلام والملة ولا انه مخالف لما يقتضيه صريح العقل بقواطع الادلة كلا كيف
يُزَنّ صديق بما يُظنّ زنديق وبهم يُتّهم موحّد بما يهذي به ملحد وعلام يعزى الى هؤلاء
الاعلام خفة العقول وضعف الاحلام وهم يقاس على سفيه عاقل وكيف يعادل بمجروح
عادل وبم يوازن راى وزين من حصيف بعقل خفيف بل واهم سخيف من غمر ضعيف
ولكن لا يضر عين الشمس ان يستنكرها عين رمداء ولا يعيب فصل الربيع ان يهيج فيه
السوداء ولا ينبغي ان يظن ان هؤلاء الكرام لابتلائهم بالعشق والغرام وتغلغلهم في حبهم
وذهولهم عن لبّهم واشتغالهم عما سوى ربهم قد اشربوا عشقه في قلوبهم فاعرضوا صفحا عما عدا
مطلوبهم فظنوا كلما راوه ربا لما قد شغفوا حبا فقال بعضهم انا الحق وبعضهم ما في جبتي الا الله وبعضهم
سبحاني ما اعظم شاني كما قال من لم يعرف في العشق دبيرا وقبيلا انا الليلى انا الليلى وان
ذلك كمال لدلالته على ان السالك قد بلغ من غايات المحبة اقصاها وان المحب
لم يغادر من مراتب العشق صغيرة ولا كبيرة الا احصاها كمن تحدق في جرم الشمس وانطبعت له
صورتها في الحس ظن كلما يراه مما عداها انه هي الشمس وانه قد رآها وذلك لانه على
تقدير تعدد الوجود كما يراه القائلون بوحدة الشهود يكون الحكم بالاتحاد ضربا من الجهل
والالحاد فيكون غيا وضلالا لا فوزا وكمالا فيكون غاية رياضاتهم ومجاهداتهم وقصوى
مكاشفاتهم ومشاهداتهم امرا جزافيا وخيالا باطلا يتمثله الوهم غيّا وعمًى كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء وحاشاهم ان يكونوا مستغرقين في تيه التخييل ومنغمسين
في مجازفة الاباطيل على ان منهم من لم يذهب بلبّه نشوة حبه بل هو صاح في سكره
شاك مع شكره صامت مع ذكره فارغ مع فكره بل زاد ولنشوات حبه افاقة و
صحوا فهو لا يبوح بما يقتضيه غلبة شوقه وان محته محوا فهو يراعي مع غلبة الحقيقة عليه

ظواهر الشرع ويحافظ على مناسك الدين الاصل منها والفرع ثم انه يترنم بذلك النشيد
وتلك النغمة ويحدث بما افاض عليه ربه الكريم من النعمة بل منهم من الهم واعلن ومنهم من
نظر فبرهن وكبهنا يظن انهم سكروا فذهب نشوة حبهم بالبابهم فهذوا واخذوا يفترون على حبهم وربهم
ولا تقنع الى من يتوهم ان مذاهبهم خارج عن طور العقل واحكامه فلا ينبغي ان يشتغل بنقضه واحكامه
گونش کان ۱۲
نقدا. قال الامام حجة الاسلام في الاحياء "اعلم انه لا يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقتضي العقل
باستحالته نعم يجوز ان يظهر في طور الولاية ما يقصر العقل عنه بمعنى انه لا يدرك بمجرد العقل ومن
لا يفرق بين ما يحيله العقل وبين ما لا يناله فهو اخس من ان يخاطب" انتهى وقال عين القضاة
قاضی ہمدانی
في الزبدة "اعلم ان العقل ميزان صحيح واحكامه صادقة يقينية لا كذب فيها وهو عادل لا يتصور
منه الجور" فبان ان مذاهبهم لا يخالف طور العقل الصحيح بل هو متزن بذلك الميزان الصحيح
سجیدہ
فنحن نحاول ان ندل على ذلك اولا بالحجة العقلية كما هو دأب متفلسف متعسف ثم نشيده
بالادلة النقلية لئلا يشنع متكلم متكلف ولذا لم نتعرض لاصطلاح الصوفية واصولهم في هذا الكتاب
بل اقتصرنا فيه على ما اقتضاه النظر في هذا الباب والله الموفق للصواب

الفصل الاول

اعلم ان الوجود الحقيقي حقيقة واحدة لا تختلف بالفصول المحصلة ولا بالعوارض المشخصة بل
تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها لا يزيد تعينها على حقيقتها الا بالاعتبار مع انها تتعين بنفسها
وهي واجبة لذاتها غير معلولة لغيرها اذ لا موجود سواها واذ هي تتعين بنفسها مع اطلاقها
بنفسها فهي نفسها ما به الاشتراك بين الاشياء التي هي متغايرة متمايز بعضها عن بعض كما
انها بذاتها بلا انضياف امر اليها وزيادة معنى عليها ما به الامتياز بين تلك الاشياء و
مع ذلك فتعيناتها ممكنة وهي واجبة كما ان التعينات متغايرة وهي واحدة وتلك
الحقيقة المطلقة غير مقصورة على تعين ولا محصورة في تشخص فهي متطورة في تعيناتها ظاهرة مع

وحدتها فی الکثرة وسعد درمن قال ؎ ای کہ ذات خویش را مطلق مقید ساختی ؛ در رنگہاے
مختلف را صورت خود ساختی ؛ وانی لفضل ربی فی ایمانی بہذہ الحقیقة واذعانی بما
استاثرہ شیوخ الطریقة متمسک فی ذلک بحجة قویة ومسترشدا الی محجة سویة ولنمہد
اولا مقدمات مشیدة الارکان ثم لنتجرد الی تلخیص البرہان ۔ المقدمة الاولی ان الوجود
بالمعنی المصدری الذی یعبر عنہ بہستی امر بدیہی فطری مشترک بین الاشیاء منتزع عنہا
فی الاذہان لیس موجودا بنفسہ فی الاعیان وہذا ضروری ظاہر لا یناز ع فیہ مکابر ؛ ؛
المقدمة الثانیة ۔ ان الوجود المصدری الذی ینتزع عن الاشیاء لا ریب فی
ان لہ منشاء انتزاع فی الواقع بلا اعتبار معتبر ولا فرض فارض لا یکون انتزاع الوجود
عنہ من الاختراعیات الصرفة والتعملات الوہمیة بل لا بد وان یکون ذلک الامر
موجودا فی الواقع متحققا فی نفس الامر والا لکان الوجود اختراعیا محضا اذ واقعیة الانتزاعیات
ہی واقعیة مناشیہا المقدمة الثالثة ۔ ان منشاء انتزاع الوجود المصدری نفس
الحقیقة الموجودة بلا زیادة امر علیہا وانضمام معنی الیہا وذلک لان منشاء انتزاع الوجود
لو لم یکن نفس الحقیقة بل ہی مع امر زائد علیہا فذلک الامر اما ان یکون امرا منضما الیہا
او امرا انتزاعیا عنہا وکلاہما باطل اما الثانی فلان الوجود المصدری اول الانتزاعیات
عن الحقیقة لا یسبقہ انتزاعی آخر وکونہ اول الانتزاعیات اولی ولانہ لو سبقہ انتزاعی
آخر فلا ریبة فی انہ لا تحقق لذلک الامر الانتزاعی فی الواقع الا لمنشاء انتزاعہ فیکون
ذلک المنشاء منشاء الانتزاع الوجود فی الواقع فہو احق بان یعد منشاء الانتزاع فیکون
وساطة ذلک الامر الانتزاعی ملغاة فی البین واما الاول فلوجہین الاول ان الضرورة
شاہدة بان انضمام شیء الی شیء فرع وجود المنضم الیہ فلو کان مصداق الوجود امرا

منضما الى الحقيقة كان ذلك الامر المنضم سابقا على وجود الحقيقة ضرورة تقدم المصداق على الصادق ووجود الحقيقة مقدما على ذلك الامر المنضم ضرورة سبق المنضم اليه على المنضم وانه دور الثاني ان انضمام شيء الى شيء يستدعي وجود المنضم اذ لا معنى لانضمام المعدوم البحت الى شيء فلو كان مصداق الوجود امرا منضما الى الماهية كان لذلك الامر وجود والكلام في وجوده كالكلام في نفس وجود الماهية فان كان مصداق وجود ذلك الامر نفس ذاته فليكن مصداق وجود الماهية نفس ذاتها اذ العقل الصريح والوجدان الصحيح غير فارق بين موجود وموجود وان كان المصداق امرا منضما الى ذلك الامر تسلسل على ان الفطرة الغير المشوبة والبديهة الغير المكذوبة قاضية ببطلان هذا الاحتمال من دون تجشم الاستدلال فاذن مصداق الوجود في الواقع بلا فرض فارض نفس جوهر الحقيقة بلا زيادة عارض فاستبان ان الوجود بمعنى مصداق الوجود والمصدري ليس امرا انتزاعيا كما يتوهم من كلام الشيخ المقتول ولا وصفا انضماميا كما يهذي به جماعة من ضعفاء العقول المقدمة الرابعة ان نسبة الوجود الى جوهر الحقيقة التي هي مصداقها نسبة الانسانية الى ماهية الانسان والحيوانية الى ماهية الحيوان اذ الوجود ليس معنى زائدا على نفس الحقيقة كما ان مفهوم الانسانية ليس معنى زائدا على نفس الحقيقة الانسانية بلا فرق وقد تكفلت المقدمة الثالثة ببيان هذه المقدمة فان راببك الوهم بان الوجود انما ينتزع عن الحقيقة الانسانية من حيث استنادها الى الجاعل والانسانية تنتزع عنها لا من تلك الحيثية فمصداق الوجود ليس هي جوهر الحقيقة الانسانية بذاتها بلا اعتبار حيثية بل هي من حيث استنادها الى الجاعل ومصداق الانسانية هي نفسها بلا زيادة حيثية اصلا فدع عنك ارتيابه وانفض عن عقلك جلبابه واعلم ان مصداق الوجود بمعنى منشاء انتزاعه لا يمكن ان يكون هي الحقيقة مع زيادة حيثية ما بان

[marginal glosses: لنفس — شهاب الدين سهروردي]

يكون الحيثية قيداً في المصداق جزءاً منه وداخلاً فيه والا سبقت تلك الحيثية على الوجود وقد بان بطلان ذلك بل يكون تلك الحيثية تعليلية منتزعة عن الحقيقة بعد انتزاع الوجود فلا يكون مصداقاً للوجود بمعنى منشاء انتزاعه بل انما يكون مصداقاً له بمعنى انها علة لحمل الوجود عليها في لحاظ الذهن لا في الواقع اذ لو كانت علة لصدقه عليها في الواقع كانت سابقة على وجود تلك الحقيقة مع انها عبارة عن اضافة بينها وبين جاعلها والاضافة انما تتحقق بعد المضافين وكما ان تلك الحيثية تعليلية في صدق الوجود على الحقيقة كذلك هي تعليلية في صدق الانسانية عليها ضرورة ان الحقيقة ما لم تجعل وما لم يكن لها فعلية ليست حقيقة لا انساناً ولا غيره كما انها ما لم تجعل ليست موجودة فهي كما انها يصدق عليها الوجود من حيث استنادها الى الجاعل كذلك يصدق عليها الانسانية من تلك الحيثية وكما ان الحقيقة المتقررة لا تنتظر في صدق ذاتها عليها امراً زائداً كذلك لا تنتظر هي اى الحقيقة المتقررة في انتزاع الوجود عنها وصدقه عليها امراً زائداً وكما انها لا تفتقر في انتزاع الانسانية عنها بعد تقررها الى شيء انما تفتقر اليه في اصل تقررها كذلك لا تفتقر في انتزاع الوجود عنها بعد تقررها الى شيء انما تفتقر اليه في سنخ التقرر حتى لو امكن تقررها بنفسها لكفى في انتزاع الامرين عنها بلا فرق ومن فرق بينهما في هذا الباب لم يزد على طنين الذباب وقد بسطنا ذلك في غير هذا الكتاب فهذه اربع مقدمات موسسة على قواعد اليقين غير مشابهة بالظن والتخمين وبعد تمهيدها نقول لا يرتاب في ان الوجود المصدري منتزع عن الاشياء صغيرها وكبيرها ونقيرها وقطميرها وسافلها وعاليها ودانيها وقاصيها وجواهرها واعراضها ومعقولاتها واعيانها فله منشاء انتزاع فيها بلا فرض فارض واعتبار معتبر وذلك المنشاء لا بد وان يكون نفسها وسنخ جوهرها وان يكون نسبة الوجود اليها نسبة الانسانية الى الانسان ونسبة الحيوانية الى الحيوان وان يكون مصداقاً لمعنى الوجود بنفسه

بلا زيادة امر عليه وانضمام معنى اليه ويستحيل ان يكون ذلك المنشأ امرا مباينا للاشياء مفارقا عنها اذ الوجود ينتزع عن نفس حقايقها وذلك المنشأ يجب ان يكون حقيقة واحدة اذ لو كانت حقايق لم يكن نسبة الوجود الى منشاره نسبة الانسانية الى الانسان كما قد ثبت في المقدمة الرابعة ويستحيل ان يكون تلك الحقيقة الواحدة امرا منضما الى الاشياء او منتزعا عنها كما دل في المقدمة الثالثة كما يستحيل ان يكون مباينة عنها والا لم ينتزع عنها الوجود بل هي السارية في الكل بل الكل هي تلك الحقيقة المنبسطة (الواحدة) المتطورة كما يتضح ان شاء الله بالبرهان و يستحيل ان يكون تلك الحقيقة متقيدة بتعين خاص والا لما كانت منبسطة في الكل كما يستحيل ان يكون تلك الحقيقة الحقة كلية مبهمة والا لما كانت مصداقا للوجود بنفسها بل احتاجت في تحصلها الى محصلات خارجية فهي مطلقة اي معراة عن كل قيد صالحة لكل تعين ويستحيل ايضا ان يكون معلولة لغيرها اذ لا اصل لما عداها ولا موجود سواها والاشياء التي تترائى مغايرة مباينة (بنياد ۱۲) (مرئی میشوند) اياها انما هي شيونها وتعيناتها الناشية عن نفسها النابعة عن ذاتها ولما استبان ان مصداق الوجود الذي يعبر عنه بالوجود الحقيقي حقيقة واحدة واجبة منبسطة في الكل مطلقة عن كل تعين وقيد فاعلم ان تلك الحقيقة لما لم يكن صفة منضمة الى الاشياء ولا انتزاعا عنها ولا امرا مباينا لها فهي عين كل شئ لا بمعنى ان كل شئ هي تلك الحقيقة المطلقة بما هي مطلقة بل تلك الحقيقة تتعين بنفسها بلا زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها تعينات متلونة و تطورات متفننة فهي باعتبار تعين شئ و باعتبار تعين آخر شئ آخر وذلك لانه لما استبان ان مصداق الوجود المصدري هي نفس تلك الحقيقة وان مصداق الوجود في الانسان مثلا نفسه بان ان تلك الحقيقة نفس الانسان فاما ان يكون الانسان تلك الحقيقة بما هي مطلقة وهو صريح البطلان لانها منبسطة في الكل بخلاف الانسان فانه غير مقصورة

على التعين الانساني بخلافه او يكون الانسان هي تلك الحقيقة بما انها تعينت فاما ان يكون تعينها
امرا منضما اليها وهو مستحيل والا لكان موجودا بوجود مغاير لتلك الحقيقة وكان مصداقا
للوجود فاما ان يكون ذلك الامر المنضم عين تلك الحقيقة فاما عين الحقيقة المطلقة وهو ظاهر
البطلان او عين تلك الحقيقة بما انها تعينت فيعود الكلام في تعينها او لا يكون عينها فلا يكون
مصداق الوجود حقيقة واحدة وهو باطل بما مر آنفا او يكون تعينها امرا منتزعا عنها فيكون منشاء
انتزاعه نفس تلك الحقيقة فيكون تلك الحقيقة متعينة بنفسها مع اطلاقها بذاتها فيكون الانسان
تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعين والفرس تلك الحقيقة بما انها تعينت بنفسها بتعين
وقس على هذا فالموجود حقيقة واحدة حقة واجبة تعينت بنفس ذاتها وتنخ جوهرها تعينات شتى
وتطورات بلا زيادة امر عليها وانضمام معنى اليها تطورات لا تتناهى فهي كما انها ما به الاشتراك
بين الاشياء كذلك هي ما به الامتياز بينها وهذا مما يحتاج في الاستيقان به الى تلطيف
القريحة وتجريد الذهن ونفض (کشیدن) لغواشي الوهم وتصفية للفكر وتدقيق للنظر واعمال للروية وتجويد (مضبوط کردن)
للفهم ولذا تستنكف عنه القرائح السقيمة وتستنام (آرام می یابند) اليه الافهام المستقيمة وذلك لان مصداق
التعين هي نفس الحقيقة من دون ان ينضاف اليها معنى غريب نعم يحكم بزيادة التعين عليها
من حيث ان جوهرها غير مقصورة عليه ولا محصورة فيه بل هي في حد جوهرها مطلقة غير متقيدة بتعين اصلا
فان تعين المهية لو كان زائدا عليها منضما اليها سبقه تعين المنضم اليه فيلزم تعين المهية قبل تعينها
وانه خلف وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم متعينا فيكون تعينه فرع تعين المنضم اليه
فيدور او غير متعين فلا يكون منشأ لتعين المهية اذ قد تقرر ان غير المتعينات ولو تضامت (با هم شوند)
الا فالا لا تفيد التعين وايضا فاما ان يكون ذلك الامر المنضم معدوما فلا معنى لانضمامه الى المهية
او موجودا فيكون متعينا فتعينه اما بنفسه او بزائد وعلى الثاني ينساق الكلام في ذلك الا...

الزائد فانه يكون لامحالة موجودا متعينا فينساق الكلام فى تعينه وينجر لا الى نهاية فيتسلسل الامور
العينية اعنى التعينات المنضمة الموجودة فى الخارج وانه باطل وعلى الاول يكون لما كان الذات بحيثية
نفس ذاته تكون بنفس ذاته مصداقا للوجود والمهية المنضم اليها ذلك التعين ايضاً
مصداق للوجود بنفسها كما نطقت به المقدمة الثالثة فيكون تعينها ايضاً بنفس ذاتها كما لا يخفى
وايضاً لو كان التعين امرا زائدا على جوهر المهية منضما اليها وكان التعين الزيدى مثلاً عارضاً
معيناً لجوهر حقيقة الانسان كان هناك موجودان بوجودين احدهما التعين والآخر معروضه
اذ لو كان هناك وجود واحد كان التعين منتزعا عن نفس جوهر الحقيقة فيكون الحقيقة متعينة
بنفسها وفيه خرق الفرض واذا كان هناك موجودان بوجودين العارض والمعروض كان
وجود ذات المعروض سابقا على وجود ذات العارض ضرورة افتقار وجود العارض الى
وجود المعروض واحتياج وجود العرض الى وجود الموضوع فاما ان يكون المعروض فى مرتبة
وجوده متعينا فيكون متعينا بنفسه اذ ليس فى تلك المرتبة تعين عارض وهو المطلوب اولا
يكون متعينا فيلزم وجود المهية المجردة اذ ليس فى تلك المرتبة تعين عارض تحقيقا لسبق وجود المعروض
على وجود العارض واللازم باطل اذ ذلك السبق واقعى ليس من التعملات الاختراعية واللحاظ
الذى بحسبه السبق من انحاء نفس الامر ووجود المهية المجردة فى نفس الامر مستحيل وايضاً فمعروض
التعين المنضم اما حصة من الحقيقة المطلقة او نفس الحقيقة المطلقة بلا تعين حصى اصلا والثانى
باطل اذ لا يعقل تعين العارض مع ابهام المعروض وعلى الاول يكون التعين الحصى منتزعا
عن سنخ الحقيقة ويكون نفس جوهر الحقيقة مصححا لانتزاعه فى مرتبة المعروض السابقة على مرتبة
العارض والا فاما ان يكون ذلك التعين الحصى امرا منضما فيكون هناك تعينان موجودان
التعين العارض المفروض اولا وهذا التعين الحصى الماخوذ فى جانب المعروض فيلغوا احدهما

وايضاً فيساق الكلام في هذا التعين الحصي كما انساق في التعين العارض المفروض اولا او يكون امراً منتزعاً ولكن لا من نفس جوهر الحقيقة بل منها مع امر زائد فذلك الامر الزائد اما ذلك التعين العارض وهو باطل اذ الكلام في مرتبة سعر وضه السابقة عليه او عارض آخر فهو متأخر عن التعين العارض ايضاً فكيف يكون في مرتبة معروضه فثبت على هذا التقدير ان يكون نفس جوهر المهية مصححا لانتزاع التعين الحصي فيكون نفس الحقيقة متعينة بنفسها وهذا هو الذي نحن بصدده ومما يقضي به العجب ان الذين يتكلفون ان يكون التعين نائباً عن الاطلاق والامتياز ناشيا عن الاشتراك ويظنون التعين امرا منضما الى المهية يزعمون ان كل ممكن فان تعينه زائد على مهيته بل ان مهية كل ممكن مندرجة تحت جنس القصي ولا يعلمون ان التشخص اذا كان امرا منضما الى المهية كان متعينا فتعينه اما بنفسه فيلزم وجوبه او بزائد عليه فيتسلسل وانه اذا كان امرا وراء المهية كان مندرجا تحت مقولة ماهية فله مهية تعينها زائد عليها والا كان التعين ناشيا عن نفس مهية المطلقة وهو خلاف مذهبهم ولما زاد تعينها عليها جرى الكلام في تعين التعين وتسلسل فقد بان بقاطع البرهان ان المهية تتعين بنفسها مع اطلاقها بذاتها فهي بنفسها متعينة كما انها نفسها مطلقة فهي حيثما تتعين تتعين بذاتها فهي مع اطلاقها بذاتها تتعين بنفسها بتعينات متغائرة وتتشخص بجوهرها بتشخصات متباينة بلا انضمام امر اليها وكونها متعينة بنفسها بتعينات متباينة لا ينافي اطلاقها بجوهر ذاتها بل ذلك عين اطلاقها اذ ما يكون متعينا لا يسع ان يتعين بتعينات بل هو متقيد بتعين واحد ولما كانت المهية بجوهرها منشاءً للتعينات المتغائرة والتشخصات المتغائرة فهي مابه الامتياز بين افرادها التي هي تعيناتها كما انها مابه الاشتراك بينها فهي مع وحدتها بنفسها قد تطورت متعددة بنفسها وذلك لانه لا ريبة في ان المهية

الانسانية مثلا ماهية واحدة بنفسها وهي مع ذلك متعددة في افرادها فاما ان يكون تعددها بنفسها
فهو المطلوب فتكون هي المشتركة المتمايزة المميزة او يكون تعددها بعوارض متغايرة عرضتها فاما ان يكون
تلك العوارض قد عرضتها بعد تعددها فلا يكون تعددها لتلك العوارض وهذا خلف واما ان يكون قد
عرضتها وهي لم تتعدد بعد فيكون معروضها الماهية المبهمة بما هي مبهمة وهذا ايضاً باطل لان تلك العوارض
لا بد وان يكون متعينة لكونها اسبابا للتعدد الذي هو عبارة عن التعينات ولا معنى لتعين العوارض
مع عدم تعين المعروض على ان ذلك بعد ما استبان ان الماهية تتعين بنفسها لا يحتاج الى تكلف
بيان فضلا عن تجشم برهان فاذن الماهية مع وحدتها الاطلاقية متعددة بنفسها في تعيناتها وتعددها
بنفسها لا ينافي وحدتها بل ذلك التعدد نفس تلك الوحدة فزيد مثلا ليس فيه امر زائدا على نفس الحقيقة
الانسانية بل هي بنفسها تعينت فسميت زيداً كما انها بنفسها تعينت فسميت عمرواً وتلك الحقيقة لما
تعددت بذاتها وتعينت بتعين فسميت زيداً وبتعين آخر فسميت عمرواً صح استناد شئون متغايرة
اليها في تعيناتها بحسب تعددها بذاتها ولم يصح الحكم بعدم الفرق بين تلك التعينات مع كون منشائها
باسرها نفس الحقيقة المطلقة ولا الحكم بعدم الفرق بين التعين بما هو تعين وبين الحقيقة المطلقة بما هي
مطلقة مع كون المطلقة بنفسها منشاءً للتعين ونحن لا نظنك بعد ما تلونا عليك من الحجج البرهانية
والقينا اليك من البراهين الايقانية يريبك في هذا الاصل وسواس او يعتريك فيه شبهة
والتباس وان كنت في ريب مما نقشنا في روعك من الحق المبين لانك بما غذيت به
من يوم ميلادك من اصولهم المبنية على التخمين فقد علمناك ان القول بزيادة التعين لا يستقيم على
اصولهم لاسيما وقد تقرر ان الماهية مجعولة جعلا بسيطا في مدارك عقولهم ونحن قد اقمنا عليه في بعض اسفارنا
من البراهين اللمية ما لا مدخل فيه للوساوس الوهمية ومع الايمان بالجعل البسيط لا يسع احدا ان ينكر
كون المطلق متعيناً والمشترك مميزاً لان المجعول لما كان نفس الماهية بلا انضياف امر اليها والا لم

يكن المجعول هي نفس المهية كما هو مفهوم الجعل البسيط فاما ان يكون هي المهية المبهمة عما هي مبهمة و هو
صريح البطلان اذ المبهم لا يصلح التقرر او هي المهية المتعينة فيستحيل ان يكون تعينها بانضيات امر اليها و
هو ظاهر ومن العجب العجاب من هؤلاء انهم مع ابائهم بالجعل البسيط و ما يتفرع عليه لم يتفطنوا
بهذا الامر البين ولم يوقنوا باتحاد المشترك والمميز والمطلق والمتعين ولم يتدبروا فيتدربوا بنوابع
غايات الادراك بان ما به الامتياز بين الاشياء هو ما به الاشتراك فان وسوسات الوهم بانه كيف
يكون الجامع فارقا والمشترك مميزا والمطلق متعينا فرع عنكب تقليده وازل عنكبات الاستبعاد
بانه قد تقرر في الكتب الحكمية بالبراهين القاطعة اللمية ان الجسم البسيط المفرد متصل واحد في نفسه
ليس فيه مفاصل بالفعل فانه ليس بمتالف من الجواهر الفردة ولا يرتاب في ان الجسم المتصل
يمكن انقسامه ولو فرضا مطابقا للواقع الى النصف ونصف النصف ونصف نصف النصف
وهلم جرا الا الى نهاية وليس شيء من النصف والربع والثمن وغيرها من الاجزاء موجودا فيه بالفعل
والالزم ما يلزم على النظام من لا تناهي الاجسام في الاعظام لا تمتنع ان يكون بعضها موجودا بالفعل
الحكيم قائل بوجود لا يتجزى بالفعل مقدار
وبعضها بالقوة ضرورة ان الترجيح من دون مرجح مستحيل فالجسم اذا انقسم مثلا فليس كل قسمة
فيه انقساما فمن انحاء قسمته قسمته الى ثلث وثلثين مثلا فلا يخلوا اما ان يكون فرض النصف فيه
باعتبار المعتبر فقط من دون ان يكون له منشاء واقعي وهو صريح البطلان اذ لو اعتبر المعتبر قسمته الى
ثلث وثلثين لا يكون ذلك انقساما للجسم او يكون فرض النصف فيه فرضا واقعيا مطابقا في
نفس الامر فيكون له منشاء في الواقع فاما ان يكون منشاءه الواقعي الذي لا دخل فيه لاعتبار
المعتبر وفرض الفارض نفس ذات المتصل او جزء ما من اجزائه اذ لا سبيل الى ان يكون منشاءه
امرا خارجا عن الجسم وهو ظاهر جدا والثاني باطل اذ لا وجود لجزء من اجزاء الجسم المتصل في الواقع
والا لم يكن الجسم متصلا ولانه لو كان منشاء انتزاع النصف جزء ما من اجزائه موجودا فيه بالفعل

كان منشأ لانتزاع كل من الكسور الغير المتناهية بالقوة وهي اجزائه الغير المتناهية بالقوة موجودة
بالفعل فلزمت المفاسد النظامية فتعين الاول وحينئذ يكون ذات الجسم المتصل منشأ
لانتزاع النصف والربع والثلث وغيرها ولا ريب في ان طبيعة الجسم المتصل مشتركة بين جميع
اجزائه التحليلية الغير المتناهية بالقوة اذ لولا ذلك كانت طبائع الاجزاء متغائرة في انفسها و
متغائرة لطبيعة الجسم فامتنع الاتصال لما تقرر في مظانه من امتناع الاتصال بين الطبائع المتباينة
(اي مظانه)
واذا كانت طبيعة الجسم مع اشتراكها بين جميع الاجزاء الموجودة بالقوة منشأ لانتزاع خصوص
النصفية وخصوص الربعية وغيرها من مراتب القسمة الغير المتناهية كانت بنفسها ما به الاشتراك
بين الاجزاء وما به الامتياز بينها فلا ينبغي ان يتوهم ان طبيعة الجسم لو كانت منشأ لانتزاع النصفية
كانت منشأ الانتزاعها حيث كانت فيلزم ان يكون حيث هي منشأ لانتزاع الربعية منشأ لانتزاع النصفية
كما لا ينبغي ان يتوهم ان الطبيعة الانسانية لو كانت منشأ للتعين الزيدي بنفسها كانت منشأ له حيث كانت فيلزم ان
يكون حيث هي منشأ للتعين العمري منشأ للتعين الزيدي وذلك لان الطبيعة الانسانية مطلقة لها انحاء تعينات
ناشئة من جوهر ذاتها نابعة عن عين جوهرها متغائرة في انفسها متغائرة بحسب شيونها واحكامها كما ان طبيعة الجسم
المتصل مطلقة بالقياس الى الاجزاء التحليلية اللامتناهية ولها بحسب تلك الاجزاء اذا فرضت وتوهمت تعينات متغائرة متباينة
وان كانت ناشئة عن سنخ تلك الطبيعة وكذلك محيط الدائرة ليس فيه نقطة بالفعل والا لزم
الترجيح بلا مرجح ان وجد بالفعل لبعض النقاط اللامتناهية بالقوة او لا تناهي النقاط وتتاليها بالفعل
ان وجدت جميع النقاط الممكنة ومع ذلك فهو منشأ بنفسه لانتزاع النقطة المركزية مثلا وهي
ممتازة عن سائر النقاط الممكنة في الدائرة فهو اعني محيط الدائرة مع تساوي نسبته الى جميع النقاط
الممكنة فيه منشأ لانتزاع خصوص النقطة المركزية فيكون مع كونه ما به الاشتراك بين النقاط ما به
الامتياز بينها لكونه منشأ لانتزاع كل منها بخصوصه فمن استبعد بان الجامع كيف يكون فارقا لا يعبأ
بدوا-

بعد وضوح الحق وقيام البرهان باستبعاده ولا يلتفت مع قضاء الحجة الى الممترى وسوء
اعتقاده ولا الى المماري المكابر ولبداهة فان راب الوهم بانه لا يمكن تعدد الحقيقة بنفسها لما
تقرر عندهم من ان التعدد اولا وبالذات من العوارض الخاصة بالكم المنفصل وهو العدد
وغيره انما يتعدد بعروضه اياه كما تقرر في مدارك المشائية فاعلم ان هذا القول بافواههم ما لهم
عليه بشبهة فضلا عن برهان وسفسطة من اهوائهم ما انزل الله بها من سلطان اليس ان العدد
امر اعتباري مولف من الاحاد التي هي اعتبارية وليس له تقرر بنفسه في كبد الواقع انما تقرره بتقرر منشاء
انتزاعه فاذن منشاء انتزاعه هو نفس الحقيقة المتعددة بنفسها اذ مفهوم الواحد مفهوم واحد له
مصداق هو بنفسه منشاء لانتزاع الوحدة وذلك المفهوم الواحد اذا يتعدد يتالف منه العدد
وهو انما يتعدد بتعدد مصداقه ومنشاء انتزاعه فمنشاء انتزاعه يتعدد بنفسه فيتعدد مفهوم الواحد
فينتظم منه العدد فمنشاءه مصداق الواحد الذي هو متعدد بنفسه وهذا هو الذي كنا نحن بصدده
فقد لاح بالبرهان ان الحقيقة المطلقة هي المتقيدة والمشتركة هي المميزة والواحد هي المتعددة
وان التعينات مع انبعاثها عن نفس الحقيقة ونبوعها من عين جوهرها متغايرة في انفسها
ومغايرة للحقيقة المطلقة ولما اتضح ان مصداق الوجود حقيقة واحدة واجبة لا وجود لما سواها
ولا تحقق لما عداها فاختلاف الاشياء بالجوهرية والعرضية وغيرها من انحاء الاختلافات
وضروب التباين وشجون التغاير انما هو بتعينات ذلك الامر الواحد وتلك التعينات
مع نبوعها عن نفس تلك الحقيقة بلا انقسام امر انها متغايرة في انفسها ومغايرة لتلك
الحقيقة واذ ليست تلك الحقيقة الحقة محصورة في تعين ومقصورة على قيد بل هي مطلقة عن
كل تعين وقيد لم تعدم لعدمه ولم تبطل ببطلانه اذ تحققها ليس منوطا بتحققه بل تحققه بتحققها فصح
امكان التعين مع وجوبها وعدمه مع وجودها وفناءه مع بقائها وحدوثه مع قدمها كما ان

الوجود الالهی للطبیعة عند الحکماء لا تبطل ببطلان الوجود الفردانی اذ الطبیعة فی وجودها الالهی
غیر مقصورة علی الوجود الفردانی فجاز قدم الوجود الالهی مع حدوث الفردانی مع ان الوجود
الالهی هو الوجود الفردانی الا باعتبار فانه اذا وجد زید وجدت الحقیقة الانسانیة ولیس
للحقیقة الانسانیة وجودان متمایزان احدهما وجود زید والآخر وجود الحقیقة المجردة عن التعین اذ ذاک
ممتنع بل وجود زید هو وجود الحقیقة الانسانیة الا ان الحقیقة الانسانیة مطلقة غیر مقصورة علی هذا الوجود
والتعین الزیدی مقصورة علیه واذ قد افادک البرهان العلم بان التعین الزیدی لا ینبغی علی الحقیقة
الانسانیة بل تلک الحقیقة بجوهرها تعینت فسمیت زیدا ومع ذلک لم تتقید بهذا التعین حتی (بیرون)
مقصورة علیه والتقت بان حدوثه وفنائه لا یمسا دم قدمها وبقائها بان علیک ان تتفطن و
تتقین بان تعینات الحقیقة الحقة مع کونها ناشیة عنها بذاتها بلا زیادة امر علیها الا انه (آسان شد ۱۲) ممکنة
وتلک الحقیقة مع انها بنفسها متعین حقة واجبة فاحکام التعینات بما هی تعینات لا تسری الی الحقیقة
المطلقة بما هی هی ولا احکامها بما هی هی تسری الی التعینات ولا حکم تعین یسری الی تعین آخر فلا
یجوز ان یسند الی الحقیقة الحقة المطلقة ما یستند الی التعینات من الامکان والبطلان والمذلة والهوان (خواری)
والخسارة والافتقار والخساسة والنجاسة والجوهریة والعرضیة والکسافة والجسمیة واللذة والالم (زیان کاری)
والحدوث والعدم والجزئیة والتالیف والعبودیة والتکلیف والتقوی والثواب والطغوی (گمراهی)
والعقاب الی غیر ذلک لان تلک الحقیقة الحقة واجبة فلا تبطل وعزیزة فلا تذل وکاملة فلا تخسر
وغنیة فلا تفتقر ولیس ورائها ما تستکمل هی به او تفتقر هی الیه ولا ما ورائها ما ینافیها دینا فیعاقب
وتتالم به او مایلائمها فتثاب وتتلذذ به او ما تحل فیها او ما تحل هی فیه او ما تعبده او ما تکلف به او
ما تتالف منها او ما تتالف هی منه او ما یکون هیولی او صورة او مقدارا لها او لطیفا او نظیفا او
شریفا بالقیاس الیه وهکذا کما لا یجوز ان یسند الی التعین بما هو تعین ما یستند الی الحقیقة المطلقة

بما ہی ہی من الاطلاق والوجوب والقدم والکمال والجمال والعزة والجلال والقهر والسلطان الی
غیر ذلک وکما لا یصح ان یستند الی تعین ما یستند الی تعین آخر ولکل من مراتب الاطلاق والتعین
اسم یختص بها واحکام مرتبة علیها وآثار مستندة الیها لا یتعداها کما ان للطبیعة المطلقة التی تسمیها
الحکماء کلیا طبعیا اسماء واحکاما خاصة بمرتبة الاطلاق ولها بما ہی منظورة فی التعینات اسامی
واحکام وآثار بحسب کل تعین تعین لا یتجاوز احکام تعین وآثاره الی تعین آخر مع ان تلک
التعینات ناشئة عن نفس الحقیقة المطلقة بلا زیادة امر علیها کما دل علیه البرهان ولا ینبغی ان
یتوهم من کلامنا هذا ان حقیقة الحقة الواجبة کلیة مبهمة اذ مقصودنا ازالة الاستبعاد والذی یسبق
الیه الوهم من ان المطلق لو کان عین المتعین وکانت التعینات ناشئة عن ذات المطلق لم
یکن بین المتعینات فی انفسها وبینها وبین المطلق تغائر ولا بین احکام المتعینات فی انفسها و
ولا بینها وبین احکام المطلق تخالف وتباین لا ان الحقیقة الحقة الواجبة طبیعة مبهمة فانها
مصداق للوجود بذاتها ولو کانت مبهمة لما کانت بذاتها مصداقا للوجود ولما استبان ان
لکل مرتبة من مراتب الاطلاق والتعین اسامی واحکاما یخصها فاطلاق اسم مرتبة الاطلاق
علی مرتبة من مراتب التعین واطلاق اسم مرتبة من مراتب التعین علی مرتبة الاطلاق او
مرتبة اخری من مراتب التعین زندقة والحاد الا ان یعنی باطلاق اسم المطلق علی المتعین
الدلالة علی ان التعین لا یزید علی الحقیقة المطلقة ولنضرب لذلک مثالا وان کان جل شانه اجل
من الامثال وله المثل الاعلی وذلک ان البحر حقیقته نفس حقیقة الماء من دون ان یزید فیه
علی حقیقة الماء امر ثم فیه امواج متلاطمة یحدث بعضها ویفنی بعضها منها صافیة ومنها کدرة ومنها
طاهرة ومنها قذرة ومنها ملحة ومنها عذبة فلیتامل ان حقیقة الموج فلیس الموج الا الماء المتعین
بنفسه وتموج وتکیف بکیفیة من الصفاء والتکدر والتطهر والتقذر والملوحة والعذوبة فحقیقة
ناپاک ١٢

كل موج موج من الامواج المتمائزة بالتعينات المتخالفة بالكيفيات حقيقة واحدة ظهرت في الكثرة بنفسها وطبيعة مطلقة تفننت في التعينات بذاتها واتصلت كيفيات متضادة واكتنفت عوارض متقابلة وهي متقابلة وهي مع كونها مشتركة بين الامواج منشاء لامتياز بعضها عن بعض كما اومانا اليه حيث حققنا ان طبيعة الجسم المتصل هي المنشاء لامتياز اجزائه بعضها عن بعض فمن ظن ان الموج مباين من الحقيقة المائية التي هي البحر فقد اخطاء ومن ظن ان البحر هو الموج والموج هو البحر بلا فرقان ما اصلا فقد اخطاء فان الامواج متجددة بالحدوث والعدم والبحر بحر على ما كان في قدم لكن الحق ان الموج ماء تعين وحقيقة الماء لا تنعدم بانعدام التعين الموجي فلا يلزم من كون الموج ماء تعين انعدام الماء بانعدام الموج اذ انعدام الموج هو انعدام تعين الماء لا انعدام جوهره وان كان تعينه ناشيا عن نفس جوهره فلا منافات بين وجوب الماء وامكان التعين وكما ان حقيقة الماء جامعة بين الكيفيات المتضادة من الملوحة والعذوبة والصفاء والكدورة وغيرها كذلك الحقيقة الحقة جامعة بين التنزيه والتشبيه منزهة عن التقييد بالتنزيه فاما الذين شغفوا وزخرفوا بالتمويه وسموا التحديد والتقييد

شیفته شدند ۱۲ زینت دادند تلبیس

بالتقديس وزينوا ذلك في اعين المقلدين بالتدليس ويرون الاشياء ذوات

فریب ۱۲

متباينة اياها ويعتقدون للوجود منشاء ومصداقا سواها فانهم قد قصروا في المعرفة والادراك

ای حقیقة [illegible]

حتى وقعوا مع غلوهم في التمجيد وادعائهم الايمان بالتوحيد بالتنزيه الذي هو عبارة عن التحديد والتقييد في اشراك الاشراك فان الممكنات لو كانت ذوات متباينة مباينة

دامها ۱۲

لخالقها كانت مصاديق للوجود باستنناخ حقائقها وعندهم ان ما هو مصداق الوجود بذاته واجب لذاته فهم اذ ينزهونه سبحانه عن الانبساط في الاشياء يشركون من حيث لا يدركون ويعتقدون مع ظنهم انهم موحدون تعدد الوجباء بخلاف من آمن بان مصداق الوجود حقيقة واجبة بذاتها واجبة لذاتها منبسطة في تطوراتها مطلقة مع تعيناتها وانها ليست

نظورا انها زائدة عليها ولا تعيناتها منضافة اليها بل هي بنفسها منشاء للتعينات وينبوعها واصل للاشياء

وهي فروعها وهي الحقيقة والاشياء احوالها وهي النور بذاتها والمجازات اظلالها وان ليس للوجود

مصداق سواها وان طباع الوجود لايسع شيئاً ماعداها فقد ايقن بان تلك الحقيقة يستحيل ان

يكون لها ند كما لا يعقل ان يكون لها ضد ولا ان يكون لها شريك اوحد اذ ليس لها عنده قيد تكون

محصورة فيه ولا حد ولذا قال الشيخ الاكبر خاتم الولاية البالغ من ذروة العرفان اقصى الغاية في فصوص الحكم

فان قلت بالتنزيه كنت مقيدا وان قلت بالتشبيه كنت محددا وان قلت بالامرين كنت مسددا

وكنت اماما في المعارف سيدا فمن قال بالاشفاع كان مشركا ومن قال بالافراد كان موحدا فاياك

والتشبيه ان كنت ثانيا واياك والتنزيه ان كنت مفردا فما انت هو بل انت هو وتراه في عين

الامور مسرحا ومقيدا انتهى كلامه الشريف يعني ان من نزه قيد حقيقة الحق وقد استبان انها

مطلقة بلا تقييد ومن شبه فقد حددها وقد تحقق انها حقة من دون تحديد ومن اطلق وحقق فما قيد

ولا حدد وقال بالامرين فانه سدد فمن قال بالاشفاع اي بتعدد مصداق الوجود فقد اشرك

كما عرفت من ان القول بتعدده يفضي الى القول بتعدد الوجباء ومن قال بافراد مصداقه كان موحدا

حقا وذلك شان العرفاء فاياك والتشبيه ان كنت ثانيا اي مغائر الحقيقة الحق او قائلا بالاثنينية

الحق والخلق واياك والتنزيه ان كنت مفردا يعني ما يكون مصداقا للوجود بذاته اذ قد بان ان

مصداق الوجود في كل شيء نفس حقيقة وان ما هو مصداق للوجود بنفسه نفس حقيقة الواجب سبحانه

كما ايقنت به فيما سبق فلا مساغ للتنزيه لافضائه الى القول بتعدد مصداق الوجود واقتضائه القول

بتعدد الواجب سبحانه وتعالى عما يشركون او يعني بالمفرد الحاكم بافراد مصداق الوجود والحاصل

واحد والمقصود انه لما تحقق ان مصداق الوجود حقيقة واحدة مطلقة بذاتها متطورة في تعيناتها

وتبين ان المتعين ليس مباينا للمطلق بل هو المطلق المتعين بنفسه ولا عينا له من كل وجه اذ المطلق

مطلق والمتعين متعين فلا سبيل الى التشبيه والا كان المطلق عين المتعين من كل وجه ولم يبق بين الحق والخلق بون ولا الى التنزيه والا كان مباينا اياه من كل وجه ولم يكن للخلق لمباينة مصداق الوجود تحقق وكون والى ذلك اشار حيث قال فلا انت هو لمغايرتك اياه بالتعين والاطلاق بل انت هو لاتحاد المطلق والمتعين بحسب المصداق وتراه فى عين الامور مسرحا مطلقا ومقيدا متعينا هذا وقد وقع الاطناب فى هذا الفصل اهتماما بهذا الاصل وتقرير الحق بالاعادة لا يخلو عن الافادة ولا يظن بكل مكرر انه مضيع فمكرر القند يحلو ومكرر المسك متضوع

الفصل الثانى ان من حسن الاسلوب فى ابانة المطلوب ان يبدء بالاقيسة الشعرية التى هى اعلق بالقلوب لتورث تخيلا صحيحا ثم ينتقل الى الخطابية التى تفيد ظنا وترجيحا ثم الى الجدل المفضى الى التبكيت والاقناع ثم الى البرهان الموجب الاتباع فان الحكيم لسقام الاحلام كالطبيب لسقام الاجسام فالحكيم يمرن الذهن بالقضايا الشعرية بالتخييل والطبيب يسكن العليل ويشفيه بالتعليل ثم الحكيم يتدرج الى الخطابية بخطاب بين كالطبيب ينتقل من التعليل الى تدبير بين ثم الحكيم يبطل المقدمات الباطلة المسلمة المتمكنة فى الاذهان وينقضها والطبيب يسهل المواد الفاسدة الردية المتعفنة فى الابدان وينقيها ثم الحكيم بعد ابطال المقدمات الباطلة يشتغل بافادة الحق الصراح والطبيب بعد تنقية المواد الفاسدة يشتغل بالتقوية والاصلاح ولما كان الشعر اكثر مبناه على الاختلاق والكذب كان افتتاح هذا المطلب الاهم والمارب المهم به من سوء الادب فطوينا عنه كشحا وضربنا عنه صفحا فعقدنا التقدمة فى الخطابة باسنا وهذا المطلب الى عصابة هم اهل الاصابة استئناسا للافهام العامية المستوحشة وتسكينا للخواطر الجمهورية المتهوشة فان العوام كالانعام فى اصفاد التقليد اسارى وعناة وفى انهاج التسديد حيارى وعماة ينقادون للكبراء السادة ولا يهتدون من دون القادة واذ قد كانت العامة نافرة عنه اشد نفار مستنكرة اياه اى استنكار حتى لا يكادون يفهمونه

تصورا وتخييلاً فضلاً عن ان يعلموه تصديقاً وتحصيلاً ناسب ان يصور هذا المطلوب ليتمكن في الاذهان ثم لانهمل في الدلالة عليه بالبرهان ليجيئوا الى التصور تصديقاً والى التخييل تحقيقاً ولئلا يبادروا وهو قبل الاستكشاف الى الاستنكار والاستنكاف فلم نلتفت اولا الى المذاهب الباطلة ولا الى ما فيها من الخطاء والخطل بل امعنّا في ابانة الحق وسلكنا سبيل البرهان قبل الجدل ولعلك دريت بما وعيت ان اهم ما يبتني عليه ما ذهبنا اليه مقدمتان الاولى ان مصداق الوجود حقيقة واحدة الثانية ان المطلق هو المتعين بنفسه والمشترك هو المنير بذاته ونحن قد سلكنا في اثبات المقدمة الثانية طريق الجدل ايضاً ونريد الآن ان نسلك في اثبات المقدمة الاولى ايضاً ذلك الطريق مع ما اوردناه ونورده في اثباته من البرهان المؤسس على التحقيق ليكون للحق في الانهام اثبت وللجدليين الخصام اكبت ولما تمكن الحق في ذهنك وحصلته حق التحصيل وايقنت ببطلان ما يخالفه اجمالا فلعلك تتشوّع الى ابطاله بالتفصيل فنحن الآن في صدد ان نبطل ما يخالف الحق بالبرهان والدليل ونذكر ما يخالف الحق على نحوين فمنه المذاهب المناقضة ومنه الشبه المعارضة والشكوك العارضة فلنا في هذا الفصل مقامان المقام الاول في ابطال المذاهب الباطلة ليستنتج منه اثبات الحق ببطلان نقيضه فنقول الوجود بالمعنى المصدري البديهي الفطري لا نزاع في انه انتزاعي ولا في انه مشترك ولا في انه ليس عينا لشيء من الحقائق ولا في انه بديهي اولي وانما النزاع في مصداقه ومنشاء انتزاعه او لا ريبة في ان لمنشاء انتزاع في الواقع والا لم يكن الوجود واقعيا اذ واقعيات الانتزاعيات هي واقعية مناشيها فذلك المصداق اما عين الحقيقة المتحققة فاما عين الممكنات الموجودة وعين الواجب جميعاً وهي في انفسها متغايرة وحقائقها متباينة لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو مذهب الشيخ المقدام ابي الحسن الاشعري فمصداق الوجود على رائه حقائق مختلفة متخالفة او تلك الحقيقة المتحققة التي هي مصداق الوجود حقيقة

واحدة غير مبهمة هي عين كل موجود كما حققناه وهو مذاق الصوفية الكرام قدس الله اسرارهم
او حقيقة واحدة مبهمة مشككة كاملة في بعض مراتبها وهي الواجبة وناقصة في بعضها متفاوتة في النقصان
وهي وجودات الجواهر والاعراض وتلك الحقيقة بنفسها ما به الاشتراك وما به الامتياز وهو الذي
اختاره الاشراقية او غير الحقيقة المتحققة فاما منتزع عنها ولعزي الى شيخ الاشراق او منضم اليها
فاما في الممكنات والواجب جميعا وهو مذهب المتكلمين او في الممكنات فقط وهو مذهب المشائين
فانهم ذهبوا الى ان الوجود في الواجب عينه وفي الممكنات زائد عليها منضم اليها او منفصل عنها
مباين اياها واحد بذاته واجب لذاته وموجودية الاشياء انما هي بانتسابها اليه وهو مما ذهب اليه
جماعة من المتصوفين والمتفلسفين فهذه سبعة ووجه الضبط ان الوجود اي ما به الموجودية
اما انتزاعي وهذا ما يعزى الى الشيخ المقتول او انضمامي فاما في الكل وهو مذهب المتكلمين
او في الواجب فقط ولم يذهب اليه احد او في الممكن فقط وهو مذهب المشائين او منفصل عن
الموجودات وهو مذهب بعض المتصوفين والمتفلسفين او هو عين الموجودات فهو اما حقيقة واحدة
مبهمة متشككة وهو مذهب الاشراقية او حقيقة واحدة مطلقة غير مبهمة ولا مشككة وهو المذهب الحق
او حقائق متعددة يطلق عليها الوجود باشتراك اللفظ وهو مذهب الاشاعرة او جزء للموجودات
وليس مذهبا لاحد وهذه المذاهب كلها باطلة ما خلا المذهب الحق اما ما يعزى الى شيخ الاشراق
فظاهر البطلان اذ ليس النزاع في الوجود المصدري الانتزاعي بل في منشائه ويستحيل ان
يكون منشائه انتزاعيا وقد سبق في اثناء المقدمات الممهدة في الفصل الاول واما كون الوجود
صفة انضمامية في الكل او في الممكن فقط كما هو مذهب المتكلمين والمشائين فقد فرغنا عن ابطاله
هناك ومع ذلك فهو لا يكاد يستقيم على اصولهم اما على اصول المتكلمين فلان الوجود اما موجود او
معدوم لا سبيل الى الثاني اذ المعدوم يستحيل ان يكون منضما الى شيء ما ولا الى الاول لانه

لوكان موجودا قائم به الوجود اذ لا معنى لصدق الموجود من دون قيام الوجود عندهم فيلزم قيام المعنى بالمعنى وتسلسل الوجودات اذ الكلام في وجود الوجود كالكلام في الوجود واللازم باطلان عندهم واما على اصول الفلاسفة فلان الوجود على هذه التقدير صفة منضمة الى المهية وقائم بها فهو عرض فيها او صورة لها ضرورة ان الحال في الشئ اما عرض او صورة عندهم لا سبيل الى الثاني اذ الصورة عندهم محصورة في الجسمية والنوعية والوجود ليس في شئ منهما ولا الى للاول لانه لوكان عرضا كان محتاجا الى موضوعه فيكون متاخرا عن موضوعه بحسب الوجود ويكون وجود موضوعه سابقا على وجوده فيلزم ان يكون في مرتبة وجود موضوعه معدوما فيكون وجود موضوعه معدوما لان هذا الوجود المعدوم هو وجود الموضوع واذا كان وجود الموضوع معدوما كان الموضوع معدوما وقد فرضناه موجودا هف وما يقال من ان وجود الوجود نفسه وليس له وجود زائد عليه فان صح في الواقع فلا يصح على اصولهم لان الوجود انما هو عين الموجود في الواجب وعينية الوجود عندهم مساوقة للوجوب فكيف وجود الوجود نفسه وايضاً لوكان الوجود صفة منضمة فاما ان يكون لحلول في موصوفه اولا وعلى الثاني لا انضمام وعلى الاول يكون تشخص الوجود مستفادا عن تشخص محله لما ثبت عندهم من ان تشخص الحال فرع تشخص المحل والتشخص مساوق للوجود فيكون وجود الوجود فرعا لوجود محله فيلزم ان يكون محله موجودا قبل انضمامه اليه وهو خلف عندهم وايضاً اما ان يكون وجود الوجود زائدا عليه اولا فان كان زائدا عليه امتنع وجود شئ من الاشياء اذ وجود شئ من الاشياء على هذا التقدير لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه وهو لا يمكن الا بوجود الوجود ووجود الوجود لا يمكن الا بانضمام الوجود اليه وانضمام الوجود الى الوجود لا يمكن الا بان يكون الوجود المنضم موجودا وهو انما يمكن بانضمام الوجود اليه وهلم جرا الى غير النهاية وذلك صريح الاستحالة فيستحيل وجود شئ من الاشياء

وان لم يكن زائدا عليه بل كان عينه فاما ان يكون له حلول في موصوفه اولا وعلى الثاني يكون الوجود قائما بذاته ويكون وجوده عينه فيكون واجبا لذاته وهو خلاف مذهبهم مع بطلانه في نفسه اذ الوجودات متعددة فلو كانت اجنبية يلزم تعدد الوجباء وعلى الاول يلزم ان يكون له وجودان الاول الوجود الذي هو عينه الثاني الحلول فانه نحو من الوجود ولا يمكن ان يقال ان الوجود الذي هو عينه هو الحلول لان الحلول معنى نسبي مغاير لمنتسبيه ومما يقضى به العجب ما قال شيخهم ورئيسهم بو علي سينا من ان وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها الا ان العرض الذي هو الوجود لما لم يحتج في وجوديته الى وجود زائد لم يصح ان يقال وجوده في نفسه هو وجوده في موضوعه بل هو نفس وجود موضوعه وذلك الكلام بعد تحمل التامل لا يعود الى طائل لانه ان اراد بقوله وجود الاعراض في انفسها هو وجودها لمحالها ان وجود الاعراض في انفسها هو قيامها لمحالها فذلك حق بيان شان الوجود على تقدير كونه عارضا للمهية عرضا قيامها ايضا ذلك الشان فانه على هذا التقدير يكون قائما بالمهية فيكون وجود الوجود في نفسه هو وجوده لمحله وقيامه به من دون فرق بينه وبين سائر الاعراض لان وجود شيء لمحله عبارة عن وجود مستقل لحقه اعتبار غير مستقل فلو لم يكن للوجود وجود استحال ان يقوم بغيره ويوجد له فان زعم ان الوجود غير قائم بالمهية فاما ان يقول انه عينها او يقول انه منفصل وعلى التقديرين فهو ليس بعرض فيكون الحكم بعرضية الوجود واستثنائه عن حكم سائر الاعراض عسفا لا طائل تحته وان اراد به معنى آخر فليصورا ولاحتى ننظر فيه وههنا بيان آخر وهو ان الوجود لو كان صفة منضمة فاما ان يكون الوجودات الخاصة حقائق متباينة لا يجمعها حقيقة مشتركة وهو خلاف مذهبهم لاصرارهم على اشتراك الوجود او يكون الوجود حقيقة واحدة مشتركة ويكون افرادها قائمة بالاشياء فيكون تلك الحقيقة كلية وافرادها متشخصة فاما ان يكون تشخصات افرادها زائدة على تلك الحقيقة اولا وعلى الاول تكون لتلك الوجودات وجودات

زائدة عليها و يكون موجودية الوجودات بانضمام وجوداتها اليها وكذا الكلام في وجودات الوجودات فيلزم ان يكون جعل المٰهية بالجعل المولف وهو عبارة عن ضم الوجود الى المٰهية مستلزما لجعول لاتناهية اذ ضم الوجود الى المٰهية لايعقل من دون ضم الوجود الى الوجود وضم الوجود الى الوجود لايعقل من دون ضم الوجود الى وجود الوجود وهٰكذا اذ ضم المعدوم غير معقول واللازم صريح البطلان وعلى الثاني يكون تلك الحقيقة الواحدة منشاء للتشخصات فتكون تلك الحقيقة مابه الامتياز بين افرادها كما انها مابه الاشتراك بينها وهو خلاف ما ذهبوا اليه ومن سبيل آخر لو كان الوجود حقيقة واحدة مشتركة منضمة الى المٰهيات فاما ان يكون وجود تلك الحقيقة عينها او يكون منضماً اليها فان كان منضما اليها تسلسلت الوجودات وان كان عينها كانت تلك الحقيقة بنفسها منشاءً لانتزاع الوجود ومصداقا له فيكون بنفسها شخصاً واحداً لا حقيقة كلية مشتركة اذ الكلي لابهامه يستحيل ان يكون مصداقاً للوجود الذي هو مساوق للتشخص كما ذهبوا اليه ومما يلزم المشائين ان منشاء انتزاع الوجود المصدري على رايهم امران الاول نفس ذات الواجب سبحانه والثاني الحقيقة المشتركة المنضمة الى مٰهيات الممكنات وانه منتزع عن نفس ذات الواجب تعالى وجوهر تلك الحقيقة بلا انضمام امر ومن دون انضمام معنى والانساق الكلام فيه واذا كان كذلك فلا بد وان يكون بينهما مشترك ذاتي وجامع جوهري لما تقرر عندهم من ان كل مفهوم متحصل لايكون عدميا ولا اضافيا فانه اذا انتزع عن نفس جوهر ذاتين فانه منبعث عن جوهري مشترك بينهما وهذه المقدمة مع انها صادقة يشهد بها ذوق الضرورة الغير المكذوبة ووجدان الفطرة الغير المشوبة[١٢] في ما بينهم مشهورة وفي كتبهم مسطورة وعلى السنتهم مذكورة ولولا ان تلك المقدمة مسلمة عندهم لم يكن لهم سبيل الى اثبات توحيد الواجب بالبرهان اذ ما يستدلون به على اثبات التوحيد مبني على ان وجوب الوجود لايمكن ان ينتزع عن ذاتين لايشتركان في نوع او

جنس فلو تعدد الواجب كان افراده اما افراد النوع او انواع الجنس والنوع غني عن خصوص
تعين فردي فلا يكون الفرد بما هو فرد واجبا والجنس امر مبهم فلا يكون بنفسه مصداقا لوجوب الوجود
والمقدمة المبني عليها البرهان انما يتم اذ اثبت ان المفهوم الواحد المنتزع عن نفس ذاتين
انما يكون منبعثا عن جوهري جامع بينهما هو مصداق لذلك المفهوم بنفسه ثم العقل والبرهان والبداهة
والوجدان غير فارقة بين الوجوب بالقياس الى مصداقه وبين الوجود مقيسا الى منشاء
انتزاعه ومن فرق فعليه البيان على انا قد كفينا المؤنة في اثبات تلك المقدمة حيث حققنا
ان نسبة الوجود الى مصداقه نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان ولا يتاب
من فطم عن اللبان وان لم يتقمع بدر الكسب والبرهان ان اشتراك الانسانية والحيوانية
بين امرين كاشف بل حكاية عن اشتراك الانسان والحيوان بينهما فكذلك اشتراك الوجود
بين حقيقتين وانتزاعه عن نفس جوهرهما حكاية عن اشتراك مصداقه بينهما فيلزم على رايهم ان يكون
بين الواجب سبحانه وبين الحقيقة المنضمة الى مهيات الممكنات ذاتي مشترك فيلزم تركب
الواجب واشتراكه مع الممكن في الذاتي واللازم باطل بالاجماع وبقضاء البرهان الواجب
الاتباع وهذا البيان لابتنائه على مقدمة صادقة واقعية مذعنة بها باليقين مسلمة مشهورة مذكورة
فيما بين المشائين يمكن ان يساق على مساق البرهان وان يقرر على طريق الجدليين والاول
انسب والثاني ابكت وهذا البرهان كما يبطل راي المشائين يبطل راي الاشاعرة ايضا فتدبر
ومن ذهب الى ان الوجود منفصل عن الموجودات مباين اياها وموجودية الاشياء انما هي
بالانتساب اليه فلعله اشتبه عليه المنتزع عنه بعلة الانتزاع اذ لا ريبة في ان الوجود المصدري
المنتزع عن الاشياء الموجودة مطابقة ليس امرا خارجا عنها مباينا محضا لها نعم يجوز ان يكون
علة انتزاعه وهي علة تلك الاشياء ومباينة اياها وليس الكلام فيها انما الكلام في المنتزع عنه

على ان ذلك المنفصل ان كفى بنفسه فى موجودية الاشياء باسرها لزم تحقق الكل بتحققه وهو ظاهر البطلان
وان لم يكف لم يكن الانتساب اليه ما به الموجودية لجميع الاشياء فان قيل انه متعدد فلا يكون واجبا
لاستحالة تعدده وهو خلاف رائه وايضاً ان كان للمهيات مدخل فى ترتب الآثار فلا يكون ذلك
المتعدد بنفسه ما به الموجودية للاشياء والالغت المهيات وهو صريح البطلان ومع ذلك كله
لا سبيل الى ان يكون ما به موجودية الاشياء امرا منفصلا عنها مباينا اياها لان التشخص مساوق
للوجود فما به الموجودية هو ما به التشخص فما به موجودية الاشياء لو كان امرا واحدا منفصلا كان ما به التشخص
ايضاً ذلك الامر المنفصل الواحد والثانى باطل اذ نسبة ذلك الامر المنفصل الى جميع الاشياء
واحدة متساوية وجميع الاشياء بالقياس اليه سواسية فهو لا يكون مشخصا لشئ من الاشياء
اذ مشخص الشئ يجب ان يكون له خصوصية مع ذلك الشئ وهو ظاهر فان قيل ان لذلك الامر
المنفصل لكل من الاشياء ارتباطاً وخصوصيةً ليس له ذلك الارتباط وتلك الخصوصية مع
غير ذلك الممكن وذلك الارتباط وتلك الخصوصية مناط التشخص فنقول تلك الارتباطات
والخصوصيات نسب واضافات لا تتحقق الا بعد المنتسبين فهى متاخرة عن الاشياء الموجودة
المتشخصة فتستحيل ان يكون هى مناط التشخص والموجودية وايضاً تلك الارتباطات انتزاعية
فواقعيتها عبارة عن واقعية مناشيها ومنشاء انتزاعها اما ذات ذلك الامر المنفصل
وهى لتساوى نسبته الى الاشياء لا يكون ما به التشخص لشئ واما ذوات الاشياء فذواتها هى
مناشى لتشخصاتها فهى مناشى موجوديتها فيرجع ذلك المذهب الى مذهب اشاعرة فلا يكون
مذهبا على حياله ولا يحتاج لبعد ابطال مذهبهم الى ابطاله واما الاشراقية فهم وان اصابوا فى ان
قالوا ان مصداق الوجود حقيقة واحدة وانها بنفسها ما به الاشتراك وما به الامتياز ولكنهم قد اخطاوا
فى ان تخيلوا ان تلك الحقيقة كلية مشككة متفاوتة بالنقص والكمال فالكامل واجب

والناقص ممكن وذلك لان تلك الحقيقة لو كانت كلية لما كانت مصداقاً للوجود بنفسها اذ الكلي مبهم
والمبهم لا يعقل كونه مصداقاً للوجود بنفسه ثم تلك الحقيقة لما وجبت في بعض مراتب تعيناتها كانت واجبة
بنفسها بلا زيادة امر عليها ولما كانت واجبة بنفسها امتنع امكانها فالقول بامكانها في بعض مراتبها مما لا سبيل اليه
فالحق انها حيث لطف انها ممكنة ليست ممكنة بل هي واجبة وانما الممكن تعيناتها على ان تلك الطبيعة لما كانت مطلقة
غير مقصورة على تعين ما اصلا كان كل تعين من تعيناتها غير واجب نظرا الى سنخ الطبيعة فلا يكون تعينها الكمالي الذي يقولون
بوجوبه واجبا بالقياس الى تلك الطبيعة المطلقة فلا تكون تلك الطبيعة في كمالها الذي هو عبارة عن تعين من تعيناتها واجبة
وفي بعض تعيناتها ممكنة واما مذهب الاشاعرة فقد اشرنا الى ابطاله ومما ينبه على بطلانه انه لا ريبة في
ان الوجود المصدري امر انتزاعي منتزع عن الاشياء مشترك بينها واشتراكه بينها واقعي اذ لا ريب
في ان بين موجود وبين موجود من الاشتراك في الواقع ما ليس بين موجود ومعدوم وواقعية
الانتزاعيات انما هي بواقعية مناشيها فمنشأ الاشتراك بين الموجودات اما ان يكون هذا المعنى
الاعتباري الذي هو من المعقولات الثانية من دون ان يكون بازائه مصداق مشترك متحقق
في الواقع بنفسه وهو صريح البطلان لان واقعية الانتزاعيات تابعة لواقعية مناشيها فلولا ان له
منشأ هو منشأ الاشتراك بين الموجودات لما كان الاشتراك بينها واقعيا واما ان يكون هناك
مصداق هو منشأ الاشتراك بين الموجودات فيكون ذلك المصداق حقيقة واحدة هي مصداق
للوجود المصدري بنفسها وتكون تلك الحقيقة واجبة لذاتها متأصلة في الوجود ويكون الاشياء
تعينات لها وذلك هو المذهب الحق وهو بالاتباع احق واما احتمال ان يكون ما به موجودية الاشياء
جزءاً منها فهو مع انه ليس مذهباً لاحد باطل لانه لو كان كذلك كان اما جزءاً خارجياً فاما ان يكون مفتقراً
في موجوديته الى الجزء الآخر فلا يكون بنفسه مصداقاً للموجودية او مستغنيا عنه فلا يلتئم منه حقيقة حقيقية
او جزءاً ذهنيا والاجزاء الذهنية تحليلية مصداقها نفس الحقيقة فالوجود على هذا التقدير نفس الحقيقة

فان کانت واحدۃ منبسطۃ منطورۃ فی التعینات استقر الحق علی عرشہ والا بطل ببطلان مذہب الاشاعرۃ
علی ان لا ابطال لہذا الاحتمال وجوبا لا یحتاج التفطن بہا الی تجشم واعمال فانبلج الحق وانکشف
الاوہام وطلع الشمس وانجاب الظلام وانکشفت غیاہب الدیجور لما اشرقت بوارق النور
شروقا وجاء الحق وزہق الباطل ان الباطل کان زہوقا وہہنا حقایق لطیفۃ دقیقۃ ودقایق
بالتامل حقیقۃ ضربنا عنہا فی ہذہ العجالۃ خوفا عن الاطالۃ فی المقالۃ المقام الثانی لما کانت
ہذہ المسئلۃ مع کونہا من اصدق المسائل واحقہا ومن اجل اللطائف وادقہا قد عقلت العقول
فتوانت دون ادراکہا وہامت وحیرت البصائر فعمیت دون اشراقہا اوتعامت وکذلک النور
کلما کان اشرق واجلی کانت العیون الرمدۃ اضعف واعشی زعزع الناس تہویش الوہم
وتہویلہ وردعہم نزع الشیطان وتسویلہ واستہوشہم وساوس جلیت فی اعینہم واعترتہم
شبہۃ زینت فی قلوبہم ونحن اذ کشفنا الکاب عن السر المکتوم وفضضنا ختام الرحیق المختوم
ودللنا علی السر الدقیق وعللنا وانہلناک نداک الرحیق وعللنا لا نظناک تفتر بمن استبراء
فی ہذا السر وارتاب وتخلب بعد مذاق الشراب برقراق السراب ومع ذلک فنحن نشیر
الی العقد والشبہ واضمحلالہا کیلا یخدعک الوہم بکیدہ ولیسبیک فی اسرہ وقیدہ فمن الشبہ
ان وحدۃ الوجود یستلزم امکان الواجب ووجوب الممکن ومنہا انہا یستلزم ابہام الحقیقۃ
الواجبۃ وکون الممکنات افرادالہا ومنہا یستلزم نفی حقایق الاشیاء ومنہا انہا یستوجب
قیام الحوادث بذاتہ جل شانہ ومنہا انہا یستوجب جواز الحمل بین المتباینات لتحقق الاتحاد
فی الوجود ومنہا ان القول بہا قول باتصاف الواجب سبحانہ بالمتقابلات ومنہا انہ قول
باتصافہ باللذۃ والالم والنجاسۃ والخساسۃ وغیرہا ومنہا انہ قول بارتفاع التکالیف ومنہا
انہ قول ببطلان الرسالۃ لاتحاد المرسل والرسل والمرسل الیہ ومنہا انہ لو کان حقا لدعی الیہ الانبیاء

وانت ببدا هة كتاب بما تلونا عليك واذ عاكسه بما القينا اليك مستيقن بان الحقيقة المطلقة واجبة وتعيناتها ممكنة فالواجب واجب والممكن ممكن والحقيقة الواجبة مطلقة لا مبهمة لانها مصداق للوجود بذاتها والممكنات قيود لها وتعينات لا انها افرادها وحقائق الاشياء عبارات عن تعينات الحقيقة الواجبة وهي مرتبة في العموم والخصوص فالجوهرية تعين والجسمية تعين اخص منه والحيوانية اخص من الجسمية والانسانية تعين اخص من الحيوانية والتعين الزيدي تعين اخص من الانسانية ولما لم يكن التعينات امورا منضمة الى الحقيقة المطلقة بل اعتبارات انتزاعية فهي غير قائمة بها قياما انضماميا بل هي منتزعة عنها ولا امتناع في انتزاع الانتزاعيات عنه سبحانه عند احد فالحوادث غير قائمة به تعالى بل هي شيونه وحيثياته ولما كانت الاشياء عبارات عن التعينات وقد عرفت انها مع تنوعها عين الحقيقة الحقة متغائرة متباينة هي مناشي لانتزاع الوجودات المصدرية المتعددة لم يصح الحمل بينها كما لا يصح حمل مرتبة من مراتب التعين على مرتبة الاطلاق وبالعكس كما قد سبق ذلك اذ ليس الاتحاد في الوجود مطلقا مصححا للحمل الا ترى الى المبادي الانتزاعية المتحدة مع مناشيها في الوجود وقد تفطنت سابقا بان نسبة التعينات الى الحقيقة نسبة الانتزاعيات الى مناشيها ولما كانت الحقيقة الحقة الواجبة منطورة في تعيناتها ولكل تعين شان على حياله فكل تعين متصف بما لا يتصف به التعين الآخر بل بنقيض ما اتصف فلا امتناع بالاتصاف بالمتقابلات وقد عرفت سابقا ان احكام التعين بما هو تعين لا تسري الى الحقيقة الحقة فلا يلزم اتصافها باللذة والالم والنجاسة والخساسة وغيرها ولما كانت التعينات متغائرة ومغائرة للحقيقة المطلقة صح التكليف والرسالة وما يتفرع عليها ولما كانت الانبياء عليهم السلام مبعوثين لتبليغ الاحكام الى كافة الانام وكانت هذه العقيدة اجل من ان تنالها عامة الافهام كانت دعوتهم اليها تعريضا لهم في الضلالة وتبعيدا اياهم عن الهدى

والدلالة فلو بعثت الانبياء عليها فاتت فائدة الرسالة ولهذا امروا عليهم السلام بان يكلموا الناس
بما يتكلموا من فهمهم من الكلام والسر ان بناء الرسالة على تغاير المطلق والمتعين وتغاير التعينات
في انفسها لاستدعائها مرسلا ومرسلا ومرسلا اليه ومرسلا به فالدعوة المتفرعة على الرسالة المبنية على المغايرة
انما تكون هي الى ما يبتني على التغاير فلا محالة لم يدع الانبياء عليهم السلام الى التوحيد الوجودي ولما
كان الرسول سفيرا بين الحق والخلق وواسطة بين الرب والعبد فله مناسبة بهما جميعا فهو من
حيث تبليغه الى الخلق رسول نبي ومن حيث قربه من حضرة الحق ولي صفي فهو من حيث انه
رسول مبلغ للاحكام الالهية لا يفصح الا عما عليه بناء الرسالة ومن حيث انه ولي متقرب للحضرة الاحدية لا يشير
الى ما هو شان الولاية ولذا بنيت الشريعة على الاظهار والاعلان وطويت الحقيقة على الاسرار والكتمان
فالشريعة ظاهرة باطنها الحقيقة والحقيقة معنى لفظه الشريعة ولما كان سيدنا ومولانا سيد الانبياء وافضل
الرسل وكانت ملته البيضاء اعدل الاديان والملل خاتما للرسالة جامعا لكمال الحكمة والعدالة
مبعوثا بجوامع الكلم مفصحا عن دقائق المعارف وجلائل الحكم كان الكتاب المنزل عليه والاحاديث
المعزية اليه حاوية بين الشريعة والحقيقة جامعا للحكم الجليلة منها والدقيقة كما اشار اليه الشيخ الاكبر
في الفص النوحي من فصوص الحكم وسياتي نقله انشاء الله تعالى في خاتمة الرسالة قد اشرنا في فواتح
الرسالة الى ان العلم بالله تعالى غير متوقف على الدعوة والرسالة وان العقل يستقل في العلم بالصانع
ووجوده بالنظر الى مظاهر فيضه وجوده لكن يجب في المعارف الدينية والعقائد اليقينية التي لا يستقل
بعلمها العقول ان ينتقل من الدلالة العقلية الى النواميس الالهية والجلايا القدسية التي جاء بها
الرسول ليزداد العقل الى الايمان ايمانا والصدر ثلوجا والقلب اطمينانا بتطابق العقل والسمع
وتعاون الحكمة والشرع لا سيما والوهم مستول على العقل سلطانه ونازع في القلوب شيطانه لا سيما
في المسئلة التي نحن فيها فقد افرطت فيها الاوهام وتدلهت حيرة من قرع سمعه بها او دهش منها اوهام

فنحن اذ قد فرغنا بمنه واحسانه عن اثباتها بالدلالة العقلية القوية نريد الآن ان نشيدها ونؤيدها
بآيات الكتاب الالهي والاحاديث النبوية كيلا يشنع بمخالفة الشرع متكلم مجوج ولا يرد قرع بمناقضة
السمع متكلف لجوج فنقول قد عرفت في خواتيم الفصل الاول ان التقييد بالتنزيه شرك والتحديد
في التشبيه افك والاطلاق تسديد ما فيه ريب وشك والآيات القرآنية والاحاديث المصطفوية
جامعة بين التشبيه والتنزيه فان الكلمات الدالة على التشبيه واقعة في الذكر الحكيم واحاديث النبي
الكريم ولا يبتا در منها الا المفهوم الاول لا معناه المأول لانها نازلة وواردة في مقام الارشاد المقتضي
للايضاح والافهام دون الاهمال والابهام والاضلال والايهام ولم ينقل عن النبي عليه الصلوة
والسلام ولا عن عترته واصحابه الكرام عن طريق صحيح التصريح لوجوب تاويل شيئ من المتشابهات
لا سيما وقد بعث صلى الله عليه وسلم بافصح كتاب وافصل خطاب واجزل منطق واجمله واتم دين
واكمله ولو كانت المتشابهات واجبة التاويل لما وصف دينه بالاتمام والتكميل وقد ورد
في الكتاب المبين حكاية عن الانبياء والمرسلين حيث دعوا قومهم الى التوحيد انهم قالوا مخاطبين
اياهم ما لكم من اله غيره ومدلوله الصريح نفي الاله سوى الله مطلقا باطلا كان او حقا وذلك
هو التوحيد الوجودي الجامع بين التشبيه والتنزيه ولو كان الانبياء عليهم السلام بالتنزيه
منفردين وبالتوحيد الوجودي جاحدين لقالوا ما لكم من اله حق غيره ولا نتوهم انهم ارادوا النفي
الاله الحق غير الله لاخلاله بالافهام الذي يقتضيه مقام الدعوة لا سيما والنكرة قد وقعت في
خبر النفي فافادت العموم فعلم ان الكتاب الالهي والحديث النبوي المشتملين على جوامع الكلم
الناطقة بالاسرار والحكم على التشبيه والتنزيه محتويان وعلى الصورة والمعنى منطويان وليتامل
في قوله تعالى ليس كمثله شيئ وهو السميع البصير فانه يدل عليهما ويشير اليهما بوجوه الاول ان
قوله ليس كمثله شيئ يدل على التنزيه لان الكاف اما زائدة فيكون مدلوله نفي المثل وهو التنزيه

او بمعنى المثل فيكون على نحو قولك مثلك لا يبخل اى من يكون مثلك فى كرم الفعال (كردار) وحسن
الخصال او وضاءة (روشنى) الجمال او مزية الكمال لا يماثله احد فكيف انت وهذا ابلغ فى التنزيه وقوله
وهو السميع البصير اطلاق لصفة التشبيه عليه تعالى وهو التشبيه . الثانى ان قوله ليس كمثله شئ
يتضمن اثبات المثل بناءً على ان الكاف ليست زائدة ففيه تشبيه وقوله وهو السميع البصير
يتضمن الحصر والحصر يتضمن نفى المثل فهو تنزيه الثالث ان قوله ليس كمثله شئ فيه اثبات للمثل
بناء على ان الكاف ليس زائدة ونفى له لان نفى مثل المثل يستوجب نفى المثل ففيه تشبيه وتنزيه
وكذلك قوله وهو السميع البصير فيه اطلاق لصفات التشبيه ففيه تشبيه وايضا فيه حصر يدل على
نفى المثل وهو تنزيه وايضاً فى الحصر دلالة على ان من هو سميع وبصير ليس الا هو وهذا تشبيه
ولينظر فى قوله صلى الله عليه وسلم سبحانك حيث كنت فنزه مع اثبات الحيث وهذا القدر
من البيان وان كفى فيما نحن بصدده ولكنا نزيدك بيانا حسماً (بریدن) لجدل الخصم ولدده (جدل) فاما الآيات
القرانية فمنها قوله عز من قائل الا انه بكل شئ محيط وقوله وهو معكم اينما كنتم وجه الاستدلال
ان الضمير راجع اليه سبحانه فله بذاته احاطة بجميع الاشياء وتلك الاحاطة وان لم يدرك
كنهها فهى لا يعقل الا على ما اعتقده الصوفية الصافية الكرام وكذا معيته تعالى مع الاشياء بذاته
وان لم تدرك تلك المعية بالكنه ولا يسع المتكلمين ان يأولوا ها الى احاطة الصفات ومعيتها
اما اولاً فلكونه خلاف المتبادر واما ثانيا فلانه لا يعقل معية الصفات من دون معية الذات
ولا سبيل لهم الى القول بالمعية الدهرية لانكارهم اياها ولا الى التزام المعية المكانية او
الزمانية لغلوهم فى التنزيه ومنها قوله عز مجده ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون ۔
ففيه دلالة على ان قربه تعالى من عبده قرب حقيقى كما يليق بذاته ولو كان قربه تعالى عبارة
عن قربه بالعلم والقدرة مثلا لقال ولكن لا تعلمون ونحوه واذ قال ولكن لا تبصرون ۔

دل على ان قربه قرب حقيقي صالح لان يدرك بالبصر لو كشف الله عنه الغطاء ومنها قوله تعالى شانه
ونحن اقرب اليه من حبل الوريد لان افعل من يدل على الاشتراك في القرب وان اختلفت الكيفية
ولا ريب في ان قرب حبل الوريد حقيقي بخلاف قرب الصفات فاذن قربه جل شانه حقيقي وانه
اكمل انحاء القرب الحقيقي ومنها قوله سبحانه فلما جاءها نودي ان بورك من في النار ومن حولها
وسبحان الله رب العلمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم ومنها قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
ومنها قوله اجعل الالهة الها واحدا ان هذا لشيء عجاب وجه الدلالة انه صلى الله عليه وسلم
دعى قريشا الى كلمة التوحيد وهم اهل اللسان ففهموا منها نفي الاله مطلقا سوى الله وتحديدوا منها التوحيد
الوجودي الذي ماله القول بوحدة الموجود فقالوا متعجبين اجعل الالهة الها واحدا لكون هذا المعنى
اجل من ان تناله عقولهم التي هي اوهام مألوفة وتدركه افهامهم التي هي بالوساوس مالوفة ولم ينكر
النبي عليه الصلوة والسلام مع ان المقام مقام الارشاد والافهام دون الابهام والايهام
واما الاحاديث النبوية فمنها قوله عليه السلام اصدق كلمة قالها العرب قول لبيد الا كل شيء
ما خلا الله باطل وقوله الله سبحانه يقول مرضت فلم تعدني وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث
طويل والذي نفس محمد بيده لو انكم دليتم بحبل الى الارض السابعة السفلى لهبط على الله فقد لاح
نور الوحي والحكمة ان من نزه فقط او شبه فقط فقد وقع في غي من الاعتقاد ومن حافظ على احكام
ولاحظ المرتبتين نجا في طرفي الاقتصاد والله الموفق للرشاد والهادي الى السداد ومنه المبدأ
واليه المعاد ولنجعل الكلام بايات الملك العلام واحاديث نبيه عليه السلام مسك الختام سائلين الله
حسن الاختتام مصلين على سيدنا سيد الانام وآله وصحبه الغر الكرام وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
توصية اما ان خير ما يتواصى به ان يتقي الله في العلانية والسر وان كنت في هذه التوصية ممن
نسي نفسه وامر غيره بالبر فيا لهفي على عمر اتلفته وزمن في الهوى اسلفته وسوء عمل اخلفته وقدر

بالخلاعة وضيعته وقد زمن من البضاعة أضعته وريعان شباب في الزهو قضيته وعيش لباب
في اللهو مضيته عفا الله عني وعنك واذهب عنا بواسع رحمته الضيق والضنك ووفقنا لصالح
الاعمال وجميل الفعال توفيقا وجعلنا مع الذين انعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن اولئك رفيقا وبعد ذلك فاني اوصيك بان تتلطف فيما القيت اليك
فتستعد لنيل السعادة وتنضو عن عقلك جلابيب الوهم ووساوس العادة وان تضن بما
افيضت عليك كل الضن على من يكون اعتقاده من بعض الظن وان تتجنب في سلوك ذاك
الطريق عن حمل الاثقال والمغارم فالمشي والمسير على احد من ظبا الاسياف الصوارم وان لا تركن
الى مريض ذي مرائر وذي غمر مراء او غمر ذي استراء فالوسواس نازع ولوان الحق بازغ والوهم
خادع ولوان العقل بالحق صادع لا سيما والخصم اشد الدد او اكثر عددا او فريدا والا كانوا
طرائق قددا اجسام كانها خشب مسندة وارواح هي في اللجاج جنود مجندة والسنة حداد كانها
في المضاء قضب مهندة وقلوب كالحجارة او اشد قسوة وعقول مخمورة وان لم يتذوقوا من الكاس
حسوة غذي صغيرهم بدر الجهالة يوم ميلاده وربي في حجور الاعتداء ومهاده فلم يزالوا منذ حبلوا
معتدين لملك لبيرهم شيطان الوهم من قياده واشترى الضلالة بطريفه وتلاده فما ربحت
تجارتهم وما كانوا مهتدين فلا تبثث عليهم ببرك ولا تقابل اساءتهم ببرك ولا تشرك عدوا
في نجوى وليّ ولا ترفع شكوى شجي الى فارغ خلي فاين الفظ القاسي من الصب وما
يقاسي وماذا يداوي العليل ويواسي غير العائد العليل او الطبيب الآسي والا فما اشبهك
بكلف مدنف هائم مبتلى بتكلف معنف لائم كامل بمن يخاطب بالمعقول البهائم العجم
ويسمع الحكم الجلود الصم فهي لن تنصدع بقرعك الصفا ام لن نبديك ذاك شيئا وصدا عنا فاتق
موثقا من الله لتعرض عنهم وتتخذن سواء السبيل فالله بيني وبينك والله على ما نقول وكيل

صحت نامہ اغلاط رسالہ روض المجود

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۲	۵	وسلافہ	وسلافہ شراب
۳	۲	معرفۃ	معرفتہ
"	۱۷	معرفۃ	معرفتہ
۴	۲	مہتیم ہے	یہتم ہے
"	۳	لما کانت	ولما کانت
"	۷	ودال دلیل شد	ودان دلیل شد
"	۹	تخالف	وتخالف
"	۱۵	اصواب	اصوب
۵	۴	عم	نعم
۶	۵	فی طور الولایۃ	فی طور الولایۃ
"	۹	فی طور الولایۃ	فی طور الولایۃ
"	۹	تنزن	متنزن
"	۱۱	ینعرض	تنعرض
"	۱۳	ونتخلیۃ ینظر فی نہایتہا	ونتخلیۃ النظر فی العجائب
"		بالصواب	للصواب
"	۱۴	واحد لاستخلف	واحدۃ لاستخلاف
"	۱۶	الکاشفۃ	المنقحۃ
۸	۱	المصداق	المصداق

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۸	۸	المکنوبۃ	المکذوبۃ
"	"	ہذا الاخمال	ہذا الاحتمال
"	۱۲	الیتی	التی
"	۱۵	عن	الی
۹	۲	منتزعہ	منتزعۃ
"	۶	تعلیلۃ	تعلیلیۃ
"	"	تعلیلۃ	تعلیلیۃ
"	۱۴	ہذالبابا	ہذا الباب
"	"	ہذا الکتاب	ہذا الکتاب
"	۱۵	متشابۃ	متشابہۃ
"	۱۶	منتزع	منتزعۃ
"	۱۷	واعیانہا ۲ سطر	فلہ مشار ۲ سطر
"	۱۸	معتبر ۳ سطر	ذلک ۳ سطر
"	"	جوہرہا ۳ سطر	وان ۴ سطر
"	"	نسبتہ	نسبۃ
۱۰	۲	اذالوجود	اذا الوجود
"	"	تقایقہا ۵ سطر مع حاشیہ	حقایقہا
"	۴	الساریۃ	الساریۃ

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
١٠	١٢	مطلقة	مطلقة
١٣	٧	تابعاً	نابعاً
١٤	١٥	نفثنا	نفثنا
١٥	١٠	نهايته	نهاية
١٦	٥	في منطانه	في مظانه اي مظانه ١٢
١٧	١٣	سواءها	سواءها
١٨	١٦	فيعاقب	فتعاقب
"	١٧	فيتاب	فتتاب
"	"	ويلتذ به	وتلتذ به
"	"	مايحل	ماتحل
"	١٨	ماتتالف	مايتالف
١٩	٣	بعدادها	يعدّدها
"	٤	اسم واحكام	اسماً واحكاماً
"	٧	الاستعداد	الاستبعاد
"	١٢	احكام	احكاما
٢٠	٢	اكتنفت	اكتنفت
"	١٥	اشتراك	اشتراك واحد ١٢
٢١	١٠	قيد	قيّد
٢١	٧	في ابانة	في ابانة

صفحہ	سطر	غلط	صحیح
٢٢	١٢	يُفهمها	ينفيها
"	"	يبقها	يبقيها
"	١٥	المبهم	المهم
"	١٨	حبارى	حيارى
٢٣	٢	يبادر	يبادروا
"	٣	واقبل	قبل
"	"	تلتفت	تلتفت
"	"	المذهب	المذاهب
٢٥	٩	قرضناه	قرضناه
"	١٦	هذا التقدير	هذا التقدير
٢٦	٣	اذا الوجودات	اذا الوجودات
"	٧	لما يحتج	لما لم يحتج
٢٧	٤	اذ ضم	اذ ضم
"	١٦	مشتركة	مشترك
٢٨	١٥	وهذا البرهان	وهذا البرهان
"	١٧	فطابقه	فطابقه حكى عنه ١٢
٢٩	١٥	نسبة	نسبته
"	١٦	المذاهب	المذهب
٣٠	٨	[illegible]	[illegible]

صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳۰	۸	بینہا	[illegible]	۳۴	۲	مُتَفَوِّع	مُرَقِّع
″	۱۰	انمان	امان	[illegible]	۱۰	[illegible]تمام	بالاتمام
″	۱۹	تحلیلۃ	تحلیلیۃ	۳۵	۸	بن	من
″	″	ہذا التقدیر	ہذا التقدیر	″	۱۳	معینہ	معیتہ
۳۱	۲	ہذا الاحتمال	ہذا الاحتمال	″	۱۵	معینہ	معیۃ
″	۱۰	قضضنا	قضضنا	۳۶	۵	الاوجہ	الاوجہہ
″	۱۲	السّراب	السراب	″	۸	ہذا المغی	ہذا المعنی
″	۱۳	الی العقد	الی العقد والحل لاہا	″	۱۴	مُسکّی	مِسکّی
۳۲	۱۴	بنقص	بنقیض	۳۷	۱۵	فی نحوی	فی نجوی
۳۳	۴	الی ینتہی	الی ما ینتہی				
″	۶	باطنۃ	باطنہ				
″	۱۹	وتدلّۃ	وتدلّہ				

اطلاع

یہ رسالہ ہمارے مطبع میں حسب فرمایش عالیجناب مولوی حکیم سید علی صاحب ناظم سوم عدالت دیوانی بلدہ طبع ہوا ہے حق تصنیف محفوظ ہے کوئی صاحب بلا اجازت تحریری کے قصد طبع نہ فرماویں ۔

المشتہر منیجر مفید الاسلام پریس ۔